

الفصل الثانى

الديمقراطية والرأسمالية

الانصراف عن الله وتحويل الايمان بالله الى الايمان بالانسان :

ولكن الانسان انصرف عن الله ، وتحول الى نفسه ، ونقل ايمانه بالله الى الايمان بذاته وبقدرته وخالقيته . ولم يكن انصرافه عن الله فجأة ، انما كان انصرافا عنه فى شبه يأس ، واملأ فى محاولة جديدة يقوم هو بها ويتحمل مسؤوليتها تحملا كاملا دون أن يشرك غيره فيها ، ولو كان الله .

انه انصرف عن الله ، لأنه لم يقف على دين الله ، بل سمع ما يتلى عليه من الانسان باسم الله ، ورأى ما يطبق فى الحياة الانسانية أيضا من الانسان باسم الله . وأدرك فى نفسه فى تردد مكبوت أن ما يسمع وما يطبق يستحيل أن يكون من الله . واذا فرض أنه دين الله فلم يعد صالحا لحياة المجتمع البشرى فى وقت يسعى فيه للانطلاق فى التفكير والبحث والتجربة والسعى وراء السيادة والسيطرة على مجالات الحياة : فى البر أو البحر أو الهواء .

انه انصرف عن الله ، لأنه رأى انسانا مثله انتسب الى الله كذبا ، أو خطأ ، أو قصدا لحرفة أو هوى يحرم عليه أن يشارك فى الفهم والتفكير فيما ينقل عن الله ، ويحرم عليه البحث والتجربة فى ظواهر الوجود ومشاهداته ليصل الى الباعث والعلاقات بينها ، وليقتننها مبادئ وقوانين عامة يستند اليها فى التطبيق العملى ويهتدى بها فى الحكم فى محيط وجوده وحياته .

انه انصرف عن الله ، لأنه رأى الله مع فريق من الناس دون بقيتهم ، وانصرف بالتدريج ولم يستطع أن ينصرف دفعة واحدة تجنبا للارهاب اللانسانى فى صورة حق الله المقدس .

انه انصرف عن الله ، لانه لم يستطع أن يؤيد الطغيان في الحكم باسم الله ، ولا أن يسير في اتجاه الحرمان من حق الحياة طواعية لما يسمى تعاليم الله .

ان تاريخ الفكر الأوربي مشحون بالمصادمات وبمظاهر الطغيان التي تكررت في قتل الرجال والنساء وتشويه الأطفال ، واحراق الجثث البشرية والمدن وتخريبها ، واباحة النهب والسلب والاعتداء على الحرمات في المال والنفس ، وكل ذلك باسم الله ، وعلى يد رجال الدين ، وبتنظيم الكنيسة ، وأمر البابا .

يذكر **جون ويليم درابر** « John William Draper » (١) :

« أرسل قداسة البابا الثالث — في أول القرن الثالث عشر الميلادي — برسالة الى رايـوند Raymond كونت تولوز يتهمه فيها **بالتستر على المبتدعين** في الدين وتقديم مساعدات مادية لليهود .

« وقد حدث أن قتل مندوب البابا — وهو القاصد الرسولي في هذه الامارة — أثناء تأدية رسالته . ومع أنه لم يكن هناك وجه للاعتقاد بأن « رايـوند » كانت له علاقة بجريمة القتل ، الا أن البابا الساخط عليه حملة مسئوليتها وأمر بفصله عن الكنيسة فوراً . ودعا العالم المسيحي في الغرب أن **يئثن حرباً صليبية عليه وأباح أمواله وأملكه لكل من تصل اليها يده** .

« وكان أن حمل نصف مليون رجل السلاح استجابة لنداء الرهبان ضده . وازاء ذلك لم يسع الكونت الا أن يستسلم . وسلم مواقعه الحصينة، واضطر الى الاعتراف بكل ما وجه اليه من تهمة ، ومن عدالة عقابه ، واقسم أنه لن يعود مرة أخرى الى حماية هؤلاء المبتدعين .

« واقتيد عارياً وهو مربوط بحبل حول عنقه الى الهيكل بالكنيسة جلدته . . . وما كادت الشمس تغيب حتى توالى مناظر الرعب والفرع ، والسلب والنهب .

(١) في كتاب « التطور العقلي لأوروبا » لندن ١٨٩١ ج ٢ ص ٦١ — ٦٢

John William Draper : A History of intellectual Development of Europe-London 1891 vol. II pp. 61-62.

نقلا عن مجلة « الاسلام » باللغة الانجليزية : باكستان ، أول فبراير ١٩٦٢ ، جزء ٩ ، رقم ٣

« وقاد الجيوش التي تجمعت رجال الدين من الرومان والفرنسيين
الأساتفة . وقد سأل أحد الجنود عندما سقطت « بزيان » Beziens بجنوب
فرنسا الأب Arnold مبعوث البابا : عما اذا كان المطلوب : مزيدا من
الرحمة أم مزيدا من التعقب في القتل ؟

« وعن : كيف يجب أن يفرق بين الكاثوليك وأصحاب البدعة ؟

« وكيف يجب أن يحافظ على الكاثوليك ؟

« فأجاب الأب قائلا : « تمثّل الجميع » !! ثم صاح : « ان الله سيعلم
أجباءه » !!

« وفي كنيسة القديسة مريم ماجدلين ذبح سبعة آلاف شخص . فقد
استفز ادعاؤهم : أن القديسة مريم المجدلية كانت عشيقة المسيح — دون أن
يكون لهم مبرر في هذا الادعاء — هؤلاء الصليبيين الغاضبين . وبالأخص
ادعوا ذلك وهم في حالة مرح ونشوة .

« أما المدينة فقد قتل فيها عشرون ألفا . وأحرق المكان ليكون أثرا
وذكرى للانتقام البابوي .

« وفي مذبحه « لافور » Lavour أحرق أربعائة شخص من الناس
كتلة واحدة . وعلق البعض على ذلك بقوله : لقد كانت شعلة رائعة ذهبت
الى جهنم لتظل مشتعلة !! .

« وان اللغة لتعجز عن وصف القسوة التي حدثت عند حصار مدن
كثيرة ، والتي تعبر عن الانتقام الديني الكنسي . فقد غمرت الأراضى بدماء
القتلى من الرجال ، وتلبد الجو بدخان حريقهم لجثثهم .

« ومن النساء القتلى ، والأطفال المشوهين ، والمدن المخربة قام النظام
اللائسائي لـ « محاكم التفتيش » . ولم يستهدف المشرعون لهذا النظام
وضع حد للتفكير العام ، بل مع ذلك تصدوا الى خلق الفكر الخاص .

« وسط هذه الأحداث المؤلمة دعى قداسة البابا الى محكمة اخرى للادلاء
بشهادته . وقد توفي عام ١٢١٦ » .

ويقول الفيلسوف « برتراند راسل » Bertrand Russel (١) :

« في عصر ما يسمى : عصر الايمان ، وفي الوقت الذي كان يؤمن الناس فيه ايمانا حقيقيا بالدين المسيحى في جميع تعاليمه وطقوسه ، **أنشئ « ديوان النفثيس » بتعديياته** : فأحرقت جثث ملايين من النساء التمسعات كأمثلة للعيان ، واستخدم باسم الدين كل أنواع القسوة ضد جميع صنوف الناس .

« وأنت تجد عندما تنظر في العالم : أن كل امارة صغيرة تدل على التقدم في الشعور الانسانى ، وكل تحسن في قانون العتوبات ، وكل خطوة تجاه التقليل من الحرب ، وكل خطوة نحو معالجة أفضل للعناصر الملوثة ، أو كل تلطيف للرق ... كل تقدم خفى وقع في العالم عورض باجماع الكنائس المنظمة في العالم . »

* * *

ومن هنا كانت الثورة على الدين ورجاله ، وكان اعلان الكفر بسلطة الدين والثائمين عليها . وكان رد الفعل في نفوس الأحرار : الانسان وحده لا شريك له !!

نضمت **النهضة الأوروبية** .. وهى في الواقع ثورة على الكنيسة ، ومن أجل حق الانسان في التفكير والحياة ، وحرية في الرأى .

وباتساع حدود هذه النهضة ، ويقتطع « **الوعى القومى** » في الشعوب الأوروبية اتخذ الانسان الأوربى **طريقا انسانيا في التفكير والفلسفة** ، وبرزت معالم هذا الطريق في الفلسفات الأوروبية الثلاث : الفرنسية ، والألمانية ، والانجليزية .

وتبع هذه الفلسفات معايير السياسة الأوروبية في الداخل ، وتطلعاتها خارج أوربا . وبالنهضة الأوروبية وبظهور معالم الفلسفات الانسانية والقومية في أوربا انعزلت الكنيسة وانعزل الدين « المسيحى » عن التوجيه الرئيسى في حياة الانسان . وأصبح الدور الذى يؤدي عن طريقتها دورا ثانويا .

(١) في كتاب (لماذا لم أكن مسيحيا) تحت عنوان : **المسيحية عدو** أصيل للتقدم الخلقى . لندن ١٩٥١ ص ١٥ عن مجلة « الاسلام » — باكستان ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ رقم ٢ ج ٩

Why I am not a Christian. London 1951 - Bertrand Russel P. 15

ولكن ليس معنى ذلك : أن الكنيسة لم يعد لها نفوذ ان الكنيسة
- وليس الدين - لم يزل لها نفوذ في السياسة الأوروبية والأمريكية !!
وسيطر لها نفوذ طالما هناك عقيدة دينية ، وطالما هناك معتقدون بالدين .
وسيطر الاعتقاد بالدين نائما ، طالما هناك اختلاف في مستوى الثقافة .
وسيطر مستوى الثقافة مختلفا ، طالما الناس يتميزون في طبائعهم ،
ويختلفون في ادراكهم وفي ميلهم الى الشك أو التصديق .
وتلك سبب ملزمة للانسان !

وإذا كانت الكنيسة لم يزل لها سلطة فليس معنى ذلك : أن الدين له
تأثير في حياة الناس ، أى أن حياتهم في السلوك والتصرفات متأثرة به ، وأن
الدولة تشتق نظمها وقوانينها من مبادئه الأخلاقية .

ان الاتجاه الانسانى في التفكير ، والتوجيه ، والسياسة ، أصبح هو
الاتجاه الغالب على الحياة الأوروبية بعد نهضتها ، وكل ما هنالك أنه يتفادى
الاصطدام مع الكنيسة .

ولم ينجح الاصلاح الدينى الذى قام به «مارتن لوتر» فى القرن السادس
عشر (١) ، ولا فلسفة بعض المفكرين الأوربيين التى اتجهت للدفاع عن
المسيحية فى إعادة الثقة بها كمصدر توجيه أصيل فى الحياة الإنسانية . لأن
طابع القرون الوسطى - وهو طابع السلطة الدينية - لم يزل شبحا رهيبا
يحول دون قبول إعادة التجربة مرة أخرى .

**وبياعت من النهضة الأوربية ، وبعده حركة الاصلاح الدينى فى القرنين
الخامس عشر والسادس عشر ، قامت الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ م . .
وهى متأثرة بروح هذه النهضة وبأهداف حركة الاصلاح الدينى أيضا ، وترمى
الى استخلاص حقوق الانسان وحمائتها ضد سلطة الكنيسة ، وضد طغيان
الوضع السياسى للمجتمع الذى كانت تناصره الكنيسة .**

ولم تكن روح النهضة الأوربية تستهدف الا رفع الوصاية عن الانسان
ومنحه الاستقلال فى الوجود . ومن أجل ذلك اعتبرت الفلسفة « الإنسانية »
الألمانية فى القرن الثامن عشر الانسان أصل الوجود ، تأسيسا على هذا
المنطق المشهور . وكان شعارها : أنا افكر ، فأنا موجود .

(١) 1546 - 1483 Martin Luther : ترجم الانجيل الى اللغة الألمانية
عام ١٥٣٤ ، وألف كتاب : « سجن الكنيسة » سنة ١٥٢٠ .

● ف « الوجود » تابع للإنسان ... وليس سابقا عليه !

● كما اعتبر أن الإنسان بفكره له « خالقية » : فهو صانع الدولة والمجتمع ، وهو صاحب القانون ، وهو واضع المعايير الأخلاقية ، وهو المنشئ لنظام الحكم والادارة ... الخ .

● وقوى جانب الإنسان في الفلسفة الإنسانية التقدم في **البحوث الطبيعية** التي كان من نتائجها اكتشاف البخار ثم الكهرباء ، وما ترتب على هذه الاكتشافات من صناعة السفينة ، والقطار ، والطائرة ، وامتلاكه عن طريق الكشف التجريبي والصناعة الآلية ناصية الأمر في الماء وعلى الأرض وفي الهواء .. وتحولت ثقته بالة الكنيسة رويدا رويدا الى العلم التجريبي . وأصبح المعمل محرابا للعلم يقدر ، على نحو ما كانت تقدر الكنيسة كمكان للعبادة .

وكلما تقدم **البحث العلمي التجريبي** ، وكلما ظهرت نتائج هذا التقدم في حياة الإنسان اليومية وفي أفق سيادته وسيطرته في هذا الوجود ، كلما تطلع الإنسان الى العلم وامتد بصره نحو معجبا به ومقدرا اياه .

وكلما تقدمت « **الصناعة الآلية** » وبرزت خدماتها التي تقدمها للإنسان في سبيل ترفيئه رفاهية مادية كلما عظم شأن الصناعة في نفسه .

وقد يصل به الاعجاب والتقدير للعلم التجريبي وللصناعة الآلية الى أن يضعف ثقته بنفسه ، ويتجه بالثقة الى العلم والصناعة ، بديلا عن ذاته .

وقد يصير وضعه مع العلم والصناعة: الى ما كان عليه مع اله الكنيسة، يوم أن كانت للكنيسة سلطة ، ويوم أن كان الايمان بالدين يملأ قلبه .

وربما من أجل ذلك تتحول نتائج عصر النهضة الأوربية ونتائج الثورات في شعوبها بعد ذلك الى ذهاب « استقلال الإنسان » مرة أخرى في تفكيره وتقييمه للأوضاع والأمر ، التي تقوم على الحرية الفردية والتخلص من عوامل التأثير .

وبذلك قد يعود الإنسان الى « عبوديته » ... ولكنه الآن (يعبد) وجوده المادي ، بعد أن كان يعتقد فيما مضى أنه (يعبد) وجوده الروحي !!

ونستطيع أن نستخلص نتائج الاتجاهين ، في مقابل بعضهما بعضا ومدى تأثيرهما على الكيان الإنساني بخصائصه التي طبع وطر عليها ... وهما : اتجاه الاستقلال ... أو الرجوع الى العبادة .. فكلما الاتجاهين معنى بالنسبة للإنسان في خانة المطاف : عودة تبعيته !!

واعجاب الانسان منذ النهضة الأوروبية بالعلم والصناعة ينطوى دائما على استخفافه بالدين . . . وهو يقترن في تفكيره تقدم العلم والصناعة برجعية الدين وظلمة عهد الكنيسة في السلطة والتحكم !

ولذا : فان قضية « الفصل بين الدين والدولة » هى قضية الفصل بين سلطان الكنيسة كحكومة تباشر السياسة باسم الله والدين ، وسلطة الدولة « العلمانية » كحكومة تباشر السياسة باسم الانسان وباسم المجتمع . واتجاه « العلمانية » Secularism يرغض اى صورة لتلايمان الدينى أو العبادة الدينية ، ويعتقد أن الدين والشئون الاكيريكية Ecclesiastic

يجب أن لا تدخل فى وظيفة الدولة وبالأخص فى مجال التربية العامة ! وازدياد الحرص على الاتجاه العلمانى فى مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية مرتبط الى حد كبير بازدياد الانسان فى اعجاب به بعلمه ، وبفلسفته الاجتماعية .

وهكذا المجتمع الحديث — وهو صاحب الاتجاه العلمانى — يرفض نظريا رفضا تاما أية سلطة للكنيسة ولرجال الدين ، ويسعى الى التحرر ما أمكن من توجيهه . ويرى أن هذا التحرر هو احدى الميزات التى أتت بها اراقة الدماء فى الثورة ضد العهد الرجعى ، العهد الدينى .

ولكن منذ محاولة هذا التمرد لم يخلص المجتمع من نفوذ الدين : سواء نفوذ رجاله أم نفوذ الايمان به وتعاليمه . ويبدو أنه يبعد التخلص من ذلك . لأن الانسان هو الانسان الذى تدفعه روااسب نفسه الى العمل والتصرف . وهيهات أن يقوم انسان اليوم دون أن تضغط عليه بقايا الامس فى نفسه .

الحرية الفردية :

و « الحرية الفردية » سواء فى التفكير ، أو فى السياسة أو فى المال . . . كانت من الآثار الهامة التى ترتبت على نجاح عصر النهضة الأوروبية . وهى تعتبر بحق « رد فعل » لأوضاع القرون الوسطى فى هذه المجالات الثلاثة .

وهذه الحرية الفردية ، وأهمية الاحتفاظ بها ، والعناية بأمرها هى التى حملت على قيام الثورات فى أوروبا وأمريكا الشمالية بعد ذلك . وهى التى بقيت هدفاً لتلك الثورات ، ومحوراً تدور حوله حياة شعوبها بعد نجاحها .

و « رد الفعل » يصحبه عادة شىء من الغلو فى استخدامه وتطبيقه . ولذا نرى الحرية الفردية التى تمخضت عنها النهضة الأوروبية وفعلت فعلها فى الثورات التى بعدها — قد فرضت نفسها على جميع جوانب الحياة فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية التى تعرف الآن بالمجتمعات الغربية :

● **ففى جانب التفكير :** لم تقف حرية الفرد فيه عند حد خلق فلسفة تمجد الانسان وتعزز بخالفتيته ، وتطلب المحافظة على استقلاله ، على نحو ما تتجه الفلسفة المثالية التى سادت القرن الثامن عشر .

بل جد نوع آخر من الفلسفة ينكر الله ويطالب بمطاردة الدين ، وهو الفلسفة اللادينية .

وجد نوع ثالث يتجه الى الغاء اعتبار أى مذهب فكرى لا يكون واقعيًا ، يؤيده الحس وتسندة التجارب . وهو ما يعنى بالفلسفة الحسية .

وهذا المذهب الحسى مع أنه نتيجة الحرية الفردية فى التفكير فانه مهد لتبرير الاستعمار الأوروبى الذى ساد القرن التاسع عشر ، ثم لحياء الشعوبية فى السياسة الأوربية بالنسبة للمستعمرات والشعوب التى خضعت لولايتها .

وأصبح منطق « الحرية الفردية » الذى كان يحتم استقلال الانسان ورفع الوصاية عنه فى مواجهة الدين يبرر من جديد وجود الوصاية من الانسان الأوروبى على الانسان الأفريقى أو الآسيوى لمنفعة خاصة .

● **وفى الجانب السياسى :** خلقت الحرية الفردية فكرة « النقد الحر » لنظام الحكم ، وللقوانين التى تحكم المجتمع . وهيات لايجاد « رأى عام » سياسى تبلور فيما يسمى بالنظام الديمقراطى . ويتكون من ثلاث سلطات مستقلة بعضها عن بعض : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية . ومهمة السلطة التشريعية التشريع والرقابة على التنفيذ فى الأجهزة الحكومية التى تكون السلطة التنفيذية . أما السلطة القضائية فمهمتها تطبيق القانون ، والحفاظ على دستورية الحكم .

واعتربت أن فى هذا النظام الضمان الكافى لثمتع الفرد بحريته السياسية فى الرأى ، والقول والنقد بصفة عامة ، وضمانا كافيا أيضا للفصل فيما يؤدى له من خدمات عن طريق الدولة وفى تقييم المشروعات التى تقدمها الدولة فى هذا السبيل .

● **وفى الجانب المالى :** ضمنت الحرية الفردية لصاحب المال حرية الاستغلال بدون تحديد لحد أعلى فى الاستثمار أو فى التملك الفردى . ضمنت له حرية التوسع فى الأراضى الزراعية ووسائل استثمارها ، وحرية إقامة المصانع وملكية الأسهم فيها ، وحرية تأسيس الشركات وتوجيهها فى أى قطاع وبأى عدد ، كما ضمنت له حرية تحديد الأجور والخدمات التى تمنح للعاملين فى أى قطاع من قطاعات الاستثمار المالى .

وظيفة الدولة :

والدولة وجهازها التنفيذي في خدمة الفرد وحرية . « وسيادة » الدولة ليست بالنسبة لأفراد المجتمع ، وإنما في مواجهة دولة أخرى أجنبية عنها . والدولة لا تحكم ، ولا تملك ولا تستثمر وتنتج ، وإنما تؤدي فقط الخدمات كما يطلب منها . والدولة لا تتدخل في حرية الفرد ، وإنما تصون هذه الحرية وتحفظها . غنى نظام خدمات ، وليست نظام إنتاج . وتترك للأفراد حرية المنافسة ، وحرية النشاط للحفاظ على الفردى .

ومجموع هذه الجوانب الثلاثة : وهى : التفكير ، والسياسة ، والمال — على نحو ما توحى به الحرية الفردية — يكون ما يسمى بالنظام « الديمقراطى » فى عرف الغربيين .

فالنظام الديمقراطى هو نظام للدولة والحكم يستوحى مبادئه وقوانينه من « الحرية » التى هى للفرد أصلاً . ويجب أن يتمكن من ممارستها كما استهدفتها الثورات الأوروبية والأمريكية منذ النهضة الأوروبية .

ونتيجة لهذه الممارسة فإن :

● **الدولة لا تملك فى الأصل ولا تشارك فى المال ، ولا تحكم : على** معنى أن ليس لها سيادة منفصلة عن سيادة الأفراد ، وإنما هى تخدم بحسب .

● **الدولة لا تفرق بين الأفراد :** بسبب الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، أو اللون .

● **الدولة تصون الملكية الفردية ، وتحافظ على الحرية الشخصية ،** وحرية العبادة .

● **الدولة لا تتدخل فى حرية النشر ، وحرية الصحافة ، وحرية الإذاعة ،** وحرية وسائل الإعلام ، وحرية الأحزاب ، وإعلان الاستنكار أو التأييد .

وإن يميز النظام الديمقراطى بـ « وجود الفرد » وتأكيد أولاً . ولا يعرف وجوداً آخر بجانبه . . . كوجود المجتمع أو وجود الدولة ، يستبد بوجود الفرد ويخضعه أو يلغيه .

ودستور النظام الديمقراطى — كى يصون وجود الفرد وحرية من أى مساس — يكل الى القضاء وحده الفصل فيما يطلب من الأفراد سواء من السلطة التنفيذية أو من الهيئات أو الأفراد الآخرين .

ولذلك يعنى باستقلال القضاء تمام العناية ، لأنه فى نظره صمام الأمان فى بقاء النظام الديمقراطى نفسه .

الفلو فى ممارسة الحرية الفردية :

وأصبحت جوانب الحرية الفردية الثلاثة — فى التفكير ، والسياسة ، والمال — فى النظام الديمقراطى مرتبطا بعضها ببعض تمام الارتباط . ليس ارتباطا فكريا ونظريا فحسب ، وإنما قبله ارتباط « مصلحى » أو ارتباط منفعة مادية فى العلاقات :

فأرباب الفكر والقلم . . . أصبحوا يدافعون عن السياسة أو محترغى السياسة ، وعن المالىين وأصحاب رؤوس الأموال .

وأصبح رجال السياسة . . . يدافعون عن المالىين وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك عن أرباب الفكر والقلم .

وأصبح رجال المال . . . يؤيدون بمالهم أرباب السياسة والفكر على السواء .

وأصبح امعاناً فى هذا الترابط أن أصحاب المال فى هذا النظام الديمقراطى هم رجال السياسة ، ورجال السياسة هم أصحاب المال .

وربما كان أيضاً أصحاب المال هم أصحاب دور النشر والاعلام وهم من طريق غير مباشر بالتالى أصحاب الفكر والقلم . كما هو يوجد الآن فعلا فى بلاد الديمقراطية الغربية :

ففى أمريكا الشمالية مثلا أصحاب الشركات والصناعات يساهمون فى دور النشر ووسائل الاعلام بحيث تكون لهم السيطرة فى توجيهها ، وهم أنفسهم قد يكونون أعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكى .

وفكرة **انشاء مجلسين** للتمثيل السياسى فى النظام التشريعى قصد به « حفظ التوازن » بين أصحاب المال ومن عداهم من غير المالىين فى تشريع القوانين ومراقبة التنفيذ فى الجهاز الحكومى .

وربما قصد منه بالأحرى اعطاء الضمان لأصحاب المال فى أن تبقى لهم حريةهم الفردية مكفولة فى وسائل الاستثمار ، وفى التملك والتوسع فى الملكية ، وتحديد الأجور للعاملين فى مصانعهم وشركاتهم ومزارعهم .

ولم يكن الارتباط على هذا النحو فى هذه الجوانب الثلاثة : الفكرية ، والسياسية ، والمالية — استطراداً لتطبيق الحرية الفردية فيها ، على نحو

ما توحى النظرية ، لأن المفكر في هذا النظام الديمقراطي عندما يفكر ويوجه بتفكيره ، إنما يفكر ويوجه بتفكيره تأييدا لهذا النظام في مواجهة ما سبقه من نظام ، وفلسفة لهذا النظام . وهو فيما يفكر ويوجه سيخاصم « القديم » من التفكير . وتأبيدا لذلك يمكن أن نتساءل :

هل ستعطى الفرصة لأرباب الفكر القديم لدى الماليين والمساهمين في دور الطباعة والنشر ، ووسائل الاعلام المختلفة لرد هذه الخصومة الفكرية ، أو رد بعضها ؟ من المستبعد أن تعطى لهم هذه الفرصة تطبيقاً لمبدأ الحرية الفردية .

ان أرباب الفكر القديم في ممارسة الحرية الفردية ليسوا في مستوى أصحاب الفكر الجديد . وبالتالي قد حد من حريتهم الفردية عمليا ، فهل ينصفهم بعد ذلك أصحاب الحرية الفردية في مجال السياسة ؟ هل سيتبنون هم الدفاع عن هذا الحق ؟

ان هؤلاء السياسيين على فرض بعدهم عن رجال المال سيرون مصلحتهم في مساندة الكتاب والمفكرين الجدد لأن وضعهم السياسى مرتبط بانظام نفسه ، ووجود النظام رهن بترويج الدعوة اليه .

لم يكن اذن ارتباط هذه الجوانب الثلاثة استطراداً لتطبيق منطق الحرية الفردية فيها على نحو ما توحى النظرية ، ولكن ارتباط المصلحة الفردية هو الذى ربط بينها ربطاً وثيقاً بحيث يتفاعل بعضها مع بعض بصورة مستمرة وبحيث تتحول الحرية الفردية عملياً وواقعياً الى حرية مجموعة أفراد معينين ، دون بقية الأفراد الآخرين في المجتمع ، وبحيث يصبح مفهوم هذه الحرية الفردية يختلف في التطبيق في محيط بعض الأفراد عنه في محيط البعض الآخر في المجتمع الواحد .

أصبحت الحرية الفردية يمارسها في نطاق واسع : أصحاب المال وهم في الوقت نفسه رجال السياسة ، وهم أنفسهم أصحاب دور النشر والاعلام . ويمارسها في نطاق ضيق ، أو قد لا يمارسها أصلاً حتى في حق العمل والسعى في الحياة بقية الأفراد في المجتمع .

مثلاً : في جنوب أفريقيا أصحاب المناجم والمزارع الكبيرة هم رجال السياسة وهم مجموعة البيض من الهولنديين والانجليز والشماليين على العموم . وهم وحدهم الذين يمارسون الحرية الفردية في مجال الفكر والرأى والسياسة والمال . ومن عداهم من الملونين الافريقيين والاسيويين لا يمارسون هذه الحرية حتى في الانتقال والسكن والعمل .

وفي الولايات المتحدة وفي كندا أصحاب الصناعات والمزارع الواسعة هم أصحاب السياسة . والشركات الصناعية هي المساهم الأكبر في دور الطباعة والنشر ووسائل الاعلام وهي الممولة في الجامعات الأيركية والكندية لاتجاهات فكرية خاصة ودراسات معينة .

ومن جديد تقلصت دائرة الحرية الفردية وأصبح يباشرها في معناها الفسيح رجل المال بحيث أصبح رجل المال هو صاحب الحرية الفردية . على معنى أن الحرية الفردية التي يمارسها رجل المال مشروعه ، مهما كانت نتائجها على حرية الآخرين ، بل ومهما كانت نتائجها على حياة الآخرين في المجتمع .

وعلى رجل الفكر في هذا المجتمع أن يعطى التبرير المنطقي لتصرفات رجل المال ، وعلى رجل السياسة أن ييسد الثغرات في التشريع القائم ، أو يعدله أو يقنن جديداً لمصلحة التصرفات التي يأتي بها رجل المال .

وحماية الحرية الفردية لرجال المال وحدهم تقريباً أصبحت في التطبيق هدف النظام الديمقراطي الغربي . وقوة المال أصبحت هي القوة الرئيسية التي تحرك المجتمع ، وتدير سياسته ، وتخطط فلسفته وتفكيره ، وكادت تستقل بالأمر حتى أصبح وضعها شبيهاً بوضع النظام الملكي المطلق . وهو النظام الذي يعطى الملك وحده حق الملك والحكم ، وحق اصدار القوانين بدون مراجعة ، ويحميه من النقد والسؤال عن أى تصرف يأتي من جانبه .

والفرق بين المال في استقلاله بالحكم ، وبين الحكم الملكي المطلق ان للمال عصابة ، وأن الملك وحده تخدمه حاشيته المقرية منه .

وربما يكون وضع العصابة في الاستقلال بالحكم أخطر على المجتمع من الحكم الملكي المطلق . لأن عصابة المال متغلغلة في جوانب حياة المجتمع كلها بينما الملك وحاشيته مع انفرادهم بالحكم في عزلة نفسه عن هذه الحياة .

الراسمالية :

ومن أجل أن صار الوضع في النظام الديمقراطي الى تحكم المال وأصحاب الأعمال سمي هذا النظام أيضاً بالنظام الراسمالي .

واذن النظام الراسمالي :

- ليس هو النظام الذي يسمح بالملكية الفردية والمنافسة فيها ،
- او بالحرية الفردية في التملك والتوسع في الملك عن طريق الحافز الفردى .
- وليس هو النظام الذي يتيح للمال فرصاً مشروعة للاستثمار .

● وليس هو النظام الذى يجعل من وظيفة المال رعاية العمال على نحو رعايته لربح المال نفسه فضلا عن أن يكون من وظيفته رعاية المعدمين ومن لا يملكون المال ولا يستطيعون العمل ...

وانما هو :

● **النظام المالى الذى يتحكم فى سياسة الحكم ، وفى توجيه التفكير فى المجتمع .**

● **وهو الذى يجعل من المال قوة مهيمنة على جوانب الحياة الانسانية للأفراد ، ويجعل من اصحاب المال « عصابة » تستغل بالحرية الفردية فى استثمار المال ، وفى توجيه السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع لصالح المال كما تستغل بالتوجيه فى توزيع غلة المال وربحه .**

● **وكل وسيلة تؤدي الى زيادة الربح فهى مشروعة فى الرأسمالية :**

— **الربا مشروع ، ويعتبر فى نظرها وسيلة رئيسية لربح المال وانماه .**

— **والاندليس والرشوة طريق مأمون غير محفوف بالخطر فى الكسب وزيادة المال .**

— **والمقامرة بالأوراق المالية وبأسعار الحاصلات الزراعية الهامة فى البورصة ، والمقامرة فى سباق الخيل غير منكورة : فى مشروعيتها وفى ربحها .**

— **والاحتكار فى الانتاج الصناعى أو فى بعض السلع الضرورية أمر لا غبار عليه ويعتبر وسيلة مربحة . وغير ذلك كثير من ضروب تحصيل المال وانماه .**

● **وتركز الرأسمالية بصفة خاصة على البنوك وشركات التأمين وبورصة الأوراق المالية ، وسوق الحاصلات الزراعية الهامة لأن أرباحها مؤكدة ومأمونة . والنشاط البشرى فيها سهل وميسور هذا من جانب .**

ومن جانب آخر فان البنوك بالذات مرآة الحياة الاقتصادية فى المجتمع ، وعن طريقها وطريق شركات التأمين تمكن السيطرة على توجيه المال ، والاحتفاظ بقوته فى سياسة الحكم والاستقلال بها .

● **وقد يكون من وسائل الربح المستقرة استغلال الطاقة البشرية فى المهارة الفنية لدى العمال فى المصانع والشركات بدفع أجور غير متكافئة مع قيمة انتاجهم ، ومع ما يعود على المال من ربح بسبب هذا الانتاج البشرى فى المصنع أو الشركة .**

وعندئذ تكون سيادة المال ليست في الحكم والتوجيه فقط ...

• وإنما في توزيع الربح وثمره الانتاج البشرى .

وهنا يبدو الاستغلال البشرى ، أو اهدار القيم البشرية الخالصة في النظام الرأسمالى . وهنا أيضاً يحكم المال عن طريق المصنع أو الشركة في اقدار الأفراد الذين لا يملكون المال ، ويملكون طاقة العمل والانتاج وحدها . أى يملكون طاقتهم البشرية الذاتية .

والأسس التى تكون الرأسمالية هى :

● أولاً : أن المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة .

● ثانياً : ليس هناك وراء صاحب المال من يشاركه الحق في أية صورة من صور المشاركة ولو كانت الدولة فضلاً عن الأفراد الآخرين في المجتمع .

● ثالثاً : أن غلة المال وربحه تعود على صاحب المال وحده ، أما أن يحتفظ بها لصالحه الخاص أو ينفقها حسبما يريد ولو في ترف أو عبث . وما يدفع منها للعمل هى أجور .

ثم ما يخرج منها بترادة صاحب المال وراء أجور العمل ، للمؤسسات الخيرية أو لبعض الأفراد العاجزين عن الكسب يعتبرها القانون في المجتمع الرأسمالى منحاً وتبرعات .

● رابعاً : ان الحرية في اختيار وسائل الاستثمار لاتخضع لرقابة أخرى وراء صاحب المال نفسه ، ولا تتدخل فيها الدولة طالما أنها غير موجهة للاضرار بفرد معين أو أفراد معينين .

أما الطابع الذى أصبح ملازماً للرأسمالية فهو :

● أن الذين يملكون المال المتداول قلة من الأفراد

● أن هذه القلة هى التى غالبها يمارس سياسة الحكم ، أو يسيطر على الممارسة لهذه السياسة .

● أن هذه القلة هى التى تسيطر غالباً على شركات النشر والطباعة ووسائل الاعلام ، وبالتالي تسيطر على الفكر وتوجيهه .

● أن هذه القلة « عالمية » في المجتمعات الرأسمالية وليست « محلية » في مجتمع رأسمالى خاص ، وهى « عصابة » دولية تمارس نشاطها في كل دولة عن طريق المساهمة في بنوكها وما تنشئه بها من فروع لشركات التأمين ،

أو للشركات الصناعية ، وعن طريق هذه المساهمة تتدخل في سياسة الحكم الداخلية والخارجية .

● **ان الرأسمالية لم يقم على أساسها النظام الديمقراطي ، وانما صار إليها هذا النظام .**

● **ان الرأسمالية لم تكن دافعا للثورات التي قامت في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وانما انتهت إليها هذه الثورات .**

● **ان الرأسمالية تعوق ممارسة الحرية الفردية لأفراد المجتمع في السياسة ، وفي التفكير ، واختصت بها لأصحابها في مجالات المال والسياسة والتفكير على السواء .**

● **ان الرأسمالية أصبحت استعماراً داخلياً ، أو استعماراً دولياً محلياً ، اذ بقي مفهوم الاستعمار على أنه استغلال بشري لصالح قلة على حساب الكثرة في تأمينها على الحياة ، ومستقبل الأجيال القادمة فيها .**

● **ان الرأسمالية باحتكارها وحدها ممارسة الحرية الفردية أصبحت لها دكتاتورية توجه بها السياسة والفكر معا .**

● **ان الرأسمالية تعيد وضاع المجتمع البشري الثوري الجديد الى ذلك العهد الذي كانت تتحكم فيه الكنيسة ولكن فقط كانت الكنيسة تحكم باسم السماء ، بينما الرأسمالية تحكم باسم المال في الأرض ، ومع فرق آخر أيضا هو أن العلم في عهد النظام الرأسمالي ساعد المال على أن يصير الى قوة ثم يتحول الى احتكار الرأسمالية . بينما الجهل في القرون الوسطى مكن للكنيسة أن تكون ذات سلطة وأن تستأثر بالحكم وتحتكر التوجيه .**

* * *

وما لم يستطع النظام الديمقراطي الغربي الحد من طغيان الرأسمالية واحتكارها الحكم والتوجيه أبعد مما قام به حتى الآن من ضروب الرعاية الاجتماعية ، فان السنن الطبيعية البشرية في المجتمع الانساني تنذر بالانقلاب أو الثورة على هذا النظام .

والثورة الروسية في سنة ١٩١٧ لم تكن الا رد فعل لطغيان المال واحتكار الأراضي الزراعية لفئة قليلة من الملاك ، مع تسخير الكثرة بأجور زهيدة وقت السلم لفلاحة الأرض ، ووقت الحرب للدفاع عن مصالح هذه الفئة .

ولأن هذه الثورة كانت رد فعل جارف قضت على حق الملكية الفرية وعلى الطبقات التي ساندت الحكم السابق عليها وهي الطبقات الارستقراطية

والدينية وألغت بعد تمكين الحكم الشيوعى النظام القيصرى وسلطة الكنيسة ونفوذها . ونادت جهاراً فى غير موارد بأبعاد الله عن حياة الانسان وأنخر به .

ان النظام الديمقراطى الغربى وقد كان وليداً للثورة الكبرى . وهى الثورة الفرنسية من أجل الحرية الفردية وحرية المجتمع من احتكار التوجيه ، وديكتاتورية طبقة معينة ، لو عنى بالضمير البشرى ولم يتجاهل القيمة الأخلاقية والروحية فى العلاقات بين الأفراد بجانب ما عنى به من ممارسة هذه الحرية فى أشكال مختلفة لاحتفظ بأهداف الثورة وبالكرامة البشرية للأفراد ولأمن الانقلابات المبيتة التى تطيح بكل القيم الانسانية فى سبيل الوصول الى السلطة والاستئثار بها تحت عناوين خادعة .

ان هذا النظام لو عنى بالرعايات الاجتماعية وتكافل المجتمع على أساس من المحبة وعدم الاعتداء والظلم ، وليس خشية من الانقلابات ضد النظام نفسه الأمن البشرية من دكتاتورية أخرى تحل محل دكتاتورية رأس المال ، ولوقاها تبعية أعضاء المجتمع لعصابة تريد الخير لنفسها والحرمان لمن عداها فى المال والكلمة معاً ..

ولكن غرور الانسان بنفسه وبما ملك دفعه الى الطغيان فالهاوية ، ولكنه الحرص على ابعاد الايمان بالله فى حياة الانسان جر الى تمكين الشيطان والهوى فكانت الانانية والاثرة ثم العاصفة والزوال ..

الرأسمالية والاسلام :

وإذا أريد الموازنة بين نظام الرأسمالية ونظام الاسلام ، أو أريد تحديد موقف الاسلام من نظام الرأسمالية ، فيجب ان يكون واضحاً :

● أن موقف الاسلام مع الرأسمالية ليس هو الموقف مع « المال »
والتعامل به .

● ولا هو الموقف من « الملكية الفردية »

● ولا هو الموقف من « الحرية الفردية » فى تحصيل المال أو انمائه .

ليس موقف الاسلام الذى نريد أن نوضحه ، هو موقفه من هذه الأصول والمبادئ . . . لأنها فطرية وتميزت بها طبيعة الانسان ، ومن ثم لا يسهل الاسلام الا أن يقرها ويذكرها .

فالديمقراطية — وهى حرية الأفراد ، والنظام الذى يقوم عليها لحفظها وتمكين الأفراد من ممارستها يقف منها الاسلام موقف التأييد .

ولكن ما قد تؤول اليه هذه الحرية الفردية ، أو ما قد يؤول اليه هذا النظام عندما ينحرف به الانسان في التطبيق والممارسة هو الموضوع الذي سنبين رأى الاسلام فيه هنا .

والنظام الديمقراطي اذا انحرف في تطبيق الحرية الفردية في أى مجال من المجالات التى يمارس فيها الأفراد حرياتهم وهى مجالات : الفكر والسياسة والمال ، وصار وضعه الى ما يسمى بالراسمالية تكون اصوله قد توقفت وجمدت وحلت محلها دكتاتورية قوية طاغية وهى دكتاتورية رأس المال .

الموقف اذن هو الموقف :

● أولاً : من الأسس التى تكون الراسمالية

● وثانياً : من الخصائص التى تحدد طابع الراسمالية

وإذا استعرضنا الأسس التى تكون الراسمالية :

● وجدنا الأساس الأول وهو : ان المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة لا يمثل النظرة الاسلامية الى المال ... تلك التى ترى - كما أسلفنا - أن المال بيد من عنده المال على سبيل الاستخلاف ، وأنه مؤتمن عليه ، والأصل فى ملكيته الحقيقية أنه لله . ولم تمنع هذه النظرة الاسلامية من بيده المال من التصرف فيه تصرف صاحب المال فى ملكه فى الاطار العام الذى حدده الاسلام لتحصيل المال وانمائه .

ويبدو الفرق بين الأساس للراسمالية والنظرة الاسلامية فى تصرف ((السفية)) فالنظام الراسمالي امعنا فى مباشرة الحرية الفردية ، لا ينزع المال من يد السفية الا بطب من صاحب المصلحة الخاصة فيه الى جهة قضائية ، بينما الاسلام يعطى الحق للمجتمع فى أن ينزعه من يده مع حقه فى معاش منه يكفل له الحياة الأدمية السليمة .

● والأساس الثانى وهو : أنه ليس وراء المالك للمال حق أو مشاركة فى ماله فى أية صورة من صور المشاركة ... لا يتفق مع نظرة الاسلام الأخرى الى المال : وهو تعلق حق الله به ومشاركته فيه .

ويبدو الفرق بين ما للراسمالية هنا والاسلام فيما يخرج من المال فى سبيل الله أو فى سبيل المصلحة العامة وأصحاب الحاجة فى المجتمع . فبينما الاسلام يعتبره حقا مطلوباً ، اذ بالراسمالية تراه منحة وتبرعا .

● أما الأساس الثالث وهو : احتفاظ صاحب المال بأرباح المال — بعد استقطاع الضرائب وأجور التكلفة — لمصلحته الخاصة مهما بلغت وهو حر تماماً في التصرف فيه . . . فالاسلام يطلب طلباً مؤكداً تنمية « الميل الاجتماعي » في الانسان صاحب المال ، بحيث يقوى هذا الميل على أن يوجه النماء في المال لسد حاجات الآخرين دون قهر أو الزام على انفاقه في تلك الحاجات ، ويؤثر انفاقه فيها على أن يصرفه في شهوات أو ملذات ، فضلاً عن أن يصرفه في عبث أو افساد .

وبهذا يكون للآخرين لمن عدا صاحب المال حق معلوم في ماله ، يجب أن يراعاه وأن يؤديه ، وان كان في صورة اختيارية .

● والأساس الرابع من أسس الرأسمالية وهو : حرية الاختيار لوسائل استثمار المال . . . فالاسلام قد وضع حدوداً تشكل الدائرة التي يسمح للمال أن يكون فيها سواء في الاستثمار أو تحصيله ، وهي الدائرة التي تجنب صاحب المال أو الساعى الى تحصيله استقلال الضعف في الانسان واهدار كرامته البشرية ، ثم هي من جانب آخر تعلن ايجابيته ونشاطه الانسانى في الكسب .

والفرق هنا بين ما للرأسمالية والاسلام فرق واضح : ديينما « الربا » تعتبره الرأسمالية طريقاً رئيسياً مشروعاً لاستثمار المال ، يحرمه الاسلام على سبيل القطع قل أم كثر .

وبينما الاسلام يجعل من « ضمير الانسان وایمانه » رقيباً على تصرفاته في المال ، بحيث لا يستغل الفرصة التي تواتيه في كسب غير مشروع — كأكل الأموال العامة . . . إذ بالرأسمالية لا تحفل الا بالرقابة الخارجية وهي رقابة القانون والسلطة المشرفة عليه : فطالما عين هذه الرقابة نائمة فلا ضمير من أكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم .

* * *

وإذا أخذنا الآن في مراجعة الملامح التي تكون الطابع العام للرأسمالية :

فتحن نعرف رأى الاسلام فيها بالنسبة الى الثقله التي تتلك المال وتحترق تداوله ، فان الاسلام يوم أن قرر حق الله في المال لم يقصد الى تغطية حاجات المجتمع وحده ، بل قصد مع ذلك الى تداول المال ، والحيلولة دون وقوعه في أيدي قلة تتحكم به وتحترق توجيهه .

ففى قوله تعالى :

« ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذی

القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، ان الله شديد العقاب» (١) .

تستهدف الآية هدفين : شاركت في الهدف الأول منها آيات أخرى كثيرة وهو تحديد المصرف الذى يصرف فيه حق الله في المال .

وأضافت هدفاً آخر نصت عليه وان جاء في سياق التعليل ، وهو الحرص على عدم وقوع المال في يد قلة من أصحاب المال ، ودفعه الى التداول بين الناس .

اذ احتكار تداوله بين فئة قليلة هو الذى يوصل الى « فتنة » المال والى مخاطر هذه الفتنة على أصحاب المال أنفسهم وعلى من عداهم ممن لا يملكونه في المجتمع ..

فخطره على أصحاب المال أنه تغريهم كثرته بين أيديهم فيمسكونه عن الآخرين ولا ينفقونه ، أو ينفقونه على لذاتهم وترفهم ويرتكبون كل سلوك سوى أو غير سوى — وغالباً هو غير سوى — لتيسير اللذات وألوان الترف .

كما أنه يغريهم في سبيل جمعه والاستزادة منه على ارتكاب المخاطر التي تعود على البشرية بالأضرار والمصائب الكبرى كإثارة الحروب والاضطرابات ، اذ عندئذ تتاح الفرصة لهم لامتلاء شروط الكسب والربح غير المعقول . وهي شروط فاحشة ، ان حققت ربحاً وفيراً لهم فستحقق في مقابل ذلك خسارة مضاعفة للبشر في أمتواتهم وحاجاتهم الضرورية في الحياة ، وتعملهم المشاق والعنت في سبيل الحصول عليها .

* * *

والتاريخ يوضح في غير لبس دور رجال الأعمال والصناعة وبيوت المال وراء الحروب التي وقعت من شعوب أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ووراء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وربما كذلك وراء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

ورجال صناعة الصلب في أوروبا وأمريكا لا يلتقون بـ « الملوك » لوفرة المال ووسائل الترف لديهم فحسب ، وانما لنفوذهم ، وقدرتهم على تحوير مجرى الأحداث التاريخية المحلية أو العالمية .

(١) الحشر : ٧ .

والحروب والاضطرابات لا تهز معاش الناس في حياتهم ، ولا تسبب لهم المشاق والعنت فيها فقط ، ولا توحى بالخوف من المستقبل لهم والأجيال القادمة فحسب ، وإنما تهز القيم الإنسانية في نفوسهم ، وتهز المجتمعات نفسها هذا عنيفا يصل بها الى الطرف النقيض للوضع الذى هى عليه .

وربما لا يعنى المفكرون والكتاب أعقاب هذه الحروب بتوضيح أسبابها وإبراز دور رجال الصناعة والمال في اشعال نيرانها عنايتهم بتوجيه الأجيال الصغيرة والناشئة في أحضان سنى الحرب أو بعدها الى الأدب المكشوف وروايات الجنس بصفة خاصة وغير ذلك مما يقوى في الفرد نزعات الحصول على المتعة الشخصية ، بغض النظر عن السبيل الميسر لها .

لأن سيطرة رأس المال على الحرية الفردية في التفكير والتوجيه تملى على المفكرين والكتاب ما يكتبون ، وليس من مصلحة الرأسمالية أن يعرف الناس كيف ترتكب المخاطر التى تضر البشرية وتهزها هذا عميقا وتقلب فيها أوضاع الحياة .

ليس من مصلحة الرأسمالية أن يعرف الناس : من هم رجال المال والصناعة الذين تسببوا في اشعال نيران الحروب والاضطرابات العالمية أو المحلية في بلد ما . وليس من مصلحتها كذلك أن يعرف الناس تلك « العصابة الدولية » التى تتحكم في خير الناس ، وتعوضهم عنه شقاء وبؤسا ، وخوفا ورعبا ، وضيقا ويأسا .

ولكن من مصلحة الرأسمالية أن لا يتجه الجيل الصغير والجيل الناشئ في أعقاب الحروب الى تقصى أسباب هذه الحروب والوقوف عليها . ومن مصلحتها الأولى أن يتجه الى ما يفره ويثير في نفسه بواعث المتعة الشخصية ، ويجعله يتيه في ضلال النزعات الفريزية ويترك عنانه الى الأناية الفردية .

أما مخاطر فتنة المال — بسبب حبس تداوله في فئة قليلة — على الناس والشعوب فهى « **القلق** » من أجل الحياة ، وما أثنق على الانسان من أن يملكه القلق ، ويسيطر عليه الخوف من أجل حياته في المستقبل . انه عندئذ لا يستطيع أن يفكر تفكيرا صحيحا ، ولا أن يكون علاقات انسانية سليمة لا يشوبها سوء الظن وعدم الثقة .

ولذا نجد القرآن الكريم يبين على أفراد المجتمع الاسلامى بأن أمنهم على شئئين :

● على عدم الجوع

● وعلى عدم الخوف

كما يقص في قوله تعالى :

« لا يلايف قريش • ايلافهم رحلة الشتاء والصيف • فليعبدوا رب هذا البيت • الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » (1)

ولن يكون هناك تأمين لآى مجتمع من الجوع والخوف اذا تداول المال قلة واحتكرته عصابة فى آية صورة من الصور ، وبأى اسم أو عنوان .

ولن يكون هناك ضمان لاستقرار فى مجتمع الا اذا أخذ كل فرد فيه نفسه بروح التضامن وبالايمان بالحق المشترك فى المال كوظيفة له . وهذا وذاك سبيلها الايمان بالله .

اذن ان فلسفة الانسان « الفلق » ، ما هى الا ترددات واهتزازات فكرية ، وغلو فى التقدير ، وان علاقاته بالآخرين علاقات « فردية » مستحكمة وانانية متطرفة ، فهو قلق من أجل حاجته ، وهو حريص على بقائه .

ان طابع كثير من فلسفة ما بعد الحروب يأخذ السطحية فى التفكير ، والتطرف فى الاتجاه ، والانانية فى التوجيه ، لأنها فلسفة لشعوب حائرة ، يغلب عليها ضيق اليأس فى الحياة ، كما يأخذ طابع اغراء الحياة المادية ، لأن ما تؤمل فيه الشعوب آئذ هو ما يسد بعض فراغ البطن ، ويتقى الجسم عن طريق المسكن والملبس بعض عوارض الجو ونوازله .

ولذا يشيع فى بعض هذه الفلسفات الوعد بـ « الغد الأفضل » تطميناً للنفوس من خوف مرتقب ، وتخفيفاً من حدة القلق الذى يراودها بل ويسيطر عليها من أجل المستقبل .

والقلق فى نفوس الشعوب يعدها للحقد والانتقام ، اذا كان هذا القلق بسبب احتكار فئة قليلة للمال ، تنفقه على الترف والملاذات والعبث والمجون ، وتحبسه عن المصالح الحيوية للشعوب نفسها .

وعن هذا الحقد والرغبة فى الانتقام يتولد الصراع بين من يملك المال ومن لا يملكه .

وهنا نعيد القول مرة أخرى : لو كان هناك ايمان بالله فى القلوب يدفعها فى العمل لما كان صراع ، فرسالة الله هى التى تنصح وتحذر من الوقوع تحت فتنة المال واغرائه ، على نحو قوله تعالى :

(1) سورة قريش .

« انما أموالكم وأولادكم فتنة ، والله عنده أجر عظيم . فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفسكم ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون . ان تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم ، والله شكور حلیم » (١)

وينتهى غالبا الصراع بين من يملك المال ومن لا يملكه بثورة الذين لا يملكون على الذين يملكون . فان هم انتصروا لم يزل يراود نفوسهم الحقد عليهم والميل الى الانتقام منهم ، ويبدو ذلك فيما يتخذونه من تدابير ضدهم بأى اسم وتحت أى عنوان ، وطبعاً هو عنوان له بريق يدفع الى قبول تلك التدابير لدى الراى العام المحلى .

واحتكار المال بين فئة قليلة كأحد الملامح أو الآثار والنتائج التى تحدد طابع الرأسمالية هو فى الواقع الظاهرة التى تجر الى الظواهر الأخرى التى يتكون من مجموعها هذا الطابع . فعن هذا الاحتكار تكون السيطرة فى مجال السياسة على الحكم وفى مجال التفكير على التوجيه . . .

أما الآثار التى تجر اليها الرأسمالية ، وتدفع اليها تصرفات القلة المحتركة فى المال ، فالإسلام يرى فيها « سفها » يبعث على انتزاع المال من أيديها . لأنه مال الأفراد جميعا . ووضع فى أيديها المباشرة استثماره بما يحقق صالحها الخاص والصالح العام لجميع الأفراد الآخرين . كما يستشف من مفهوم قوله تعالى :

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قيامها وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا » (٢)

وإذا لم يكن هناك طريق آخر أقل عنفا وأكثر سلامة لانتزاع المال من يد السفهاء ، فالثورة تتعين الطريق لذلك تنفيذا لأمر الله فى هذه الآية .

والسفينة التى يتطلب وضعها فى عرض البحر أن يرمى ببعض ركابها فى الماء انتاذا لحياة الكثرة الباقية عليها . . ليست أبعد حالا من الاطاحة بقلعة عن سيطرة المال والحكم . ولو أدت الاطاحة بهم الى فناء بعضهم ماديا وأديبا — فى سبيل حياة الملايين الآخرين .
